

Distr.: Limited  
22 November 2019  
Arabic  
Original: English



الدورة الرابعة والسبعون  
البند ٣٦ من جدول الأعمال  
الحالة في أفغانستان

ألمانيا: مشروع قرار

الحالة في أفغانستان

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٨٨/٧٣ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ والي جميع قراراتها السابقة ذات الصلة،

وإذ تشير أيضاً إلى جميع قرارات مجلس الأمن وبيانات رئيس المجلس ذات الصلة بالحالة في أفغانستان، ولا سيما القرارات ٢١٨٩ (٢٠١٤) المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ و ٢٢١٠ (٢٠١٥) المؤرخ ١٦ آذار/مارس ٢٠١٥ و ٢٢٧٤ (٢٠١٦) المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠١٦ و ٢٣٤٤ (٢٠١٧) المؤرخ ١٧ آذار/مارس ٢٠١٧ و ٢٤٠٥ (٢٠١٨) المؤرخ ٨ آذار/مارس ٢٠١٨ و ٢٤٨٩ (٢٠١٩) المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩،

وإذ تعيد تأكيد التزامها الشديد بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية، وإذ تعرب عن احترامها لتراث أفغانستان التاريخي المتعدد الثقافات والأعراق،

وإذ ترحب بالجهود التي تبذلها أفغانستان في إطار عقد التحول (٢٠٢٤-٢٠١٥) من أجل توطيد سيادتها من خلال تعزيز إقامة دولة تتوافر لها مقومات البقاء وتؤدي كامل مهامها خدمة لشعبها بهدف أن تصبح دولة تعتمد على نفسها اعتماداً تاماً،

وإذ تشير إلى أهمية تطوير مؤسسات حكومة أفغانستان، بما في ذلك على المستوى دون الوطني، وتعزيز سيادة القانون والعمليات الديمقراطية والمجتمع المدني، ومكافحة الفساد، ومواصلة إصلاح قطاع العدالة، وتعزيز عملية السلام، بما في ذلك مشاركة المرأة الكاملة والمجدية في عملية السلام، دون المساس



بتنفيذ التدابير التي نص عليها مجلس الأمن في قراراته ذات الصلة، وخصوصا القراران ١٢٦٧ (١٩٩٩) المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ و ١٩٨٨ (٢٠١١) و ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١، وعملية تحقيق العدالة في المرحلة الانتقالية بقيادة أفغانية، والعودة الآمنة الطوعية المستدامة للأفغان اللاجئين والمشردين داخليا بطريقة تحفظ كرامتهم، وتعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتهم، بما في ذلك حقوق المرأة والفتاة، وإرساء التسامح فيما بين الأديان وبين طوائف الدين الواحد، والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية،

**وإذ تؤكد من جديد** الشراكة الطويلة الأجل بين حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي استنادا إلى التزاماتهما المحددة المتبادلة، على النحو المنصوص عليه في إطار جنيف للمساءلة المتبادلة، وعلى النحو المتفق عليه في مؤتمر جنيف بشأن أفغانستان المعقود في يومي ٢٧ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، وإذ تشير إلى الالتزام الطويل الأمد الذي أعلنه المجتمع الدولي تجاه أفغانستان، والذي أعيد تأكيده في مؤتمر جنيف، بهدف مواصلة تعزيز تولي زمام الأمور والقيادة على الصعيد الوطني،

**وإذ تؤكد من جديد أيضا** التزام المجتمع الدولي بمواصلة دعم تدريب قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية وتجهيزها وتمويلها وتنمية قدراتها، بطرق تشمل ما اتفق عليه في الإعلانات الصادرة عن مؤتمرات قمة منظمة حلف شمال الأطلسي بشأن أفغانستان، وإذ تجلّ ذكرى أفراد قوات الأمن الأفغانية والدولية الذين جادوا بأرواحهم، رجالا ونساء، في أثناء أداء واجبهم،

**وإذ تكرر الإعراب عن بالغ قلقها** إزاء الحالة الأمنية في أفغانستان، وتأكيد الضرورة الملحة للتصدي للتحديات التي تواجه البلد، وبخاصة أعمال العنف والهجمات وكافة أشكال الأنشطة الإرهابية والإجرامية والأنشطة المتطرفة العنيفة التي تتخذ من الإقليم قاعدة لها وترتكبها حركة طالبان، بما في ذلك شبكة حقاني، فضلا عن تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والمنتسبين إليهما، ولا سيما تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان والجماعات الإرهابية الأخرى والمقاتلين الإرهابيين الأجانب،

**وإذ تعرب عن عميق قلقها** إزاء استمرار ارتفاع مستوى العنف في أفغانستان، ولا سيما ارتفاع الخسائر في صفوف المدنيين، بما في ذلك استمرار ارتفاع عدد القتلى ومن جرى تشويهم من النساء والأطفال، وإذ تحث على الحد فورا من مستويات العنف الحالية وإذ تدعو بأقوى العبارات جميع الأنشطة الإرهابية وكافة الهجمات العنيفة وأعمال القتل غير المشروعة، وإذ تذكر بأن حركة طالبان، بما في ذلك شبكة حقاني، فضلا عن تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والمنتسبين إليهما، ولا سيما تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان، والجماعات الإرهابية الأخرى والمقاتلين الإرهابيين الأجانب يتحملون المسؤولية عن الغالبية العظمى من الخسائر في صفوف المدنيين في أفغانستان، بمن فيهم العاملون في المجالين الإنساني والطبي، وإذ تدعو إلى الامتنال لأحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، حسب الاقتضاء، وإذ تهيئ بجميع أطراف النزاع المسلح اتخاذ جميع التدابير اللازمة والمناسبة لضمان احترام وحماية المدنيين والعاملين في المجالين الإنساني والطبي وحماية مرافق المعونة والمرافق الإنسانية والطبية، وإذ تحث على إجراء تحقيقات شاملة في التقارير الموثوقة عن الإصابات في صفوف المدنيين واتخاذ الخطوات لتجنب وقوع حوادث من هذا القبيل،

**وإذ ترحب** بالجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان لتشجيع المضي في عملية لإحلال السلام يقودها ويملك زمامها الأفغان، وإذ تهيب بحركة طالبان أن تستجيب لدعوة شعب وحكومة أفغانستان إلى إحلال السلام،

**وإذ ترحب أيضا** بالإنجازات التي حققتها حكومة الوحدة الوطنية في الإصلاحات السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية وفي إدارة عملية الانتقال، وإذ تشدد على ضرورة الحفاظ على الإنجازات السابقة، وإذ تحث على إجراء مزيد من التحسينات في هذا الصدد، وخاصة لمعالجة الفقر، وتقديم الخدمات، وتنشيط النمو الاقتصادي، وإيجاد فرص العمل، ومحاربة الفساد، وتعزيز الشفافية، وزيادة الإيرادات المحلية، وتعزيز حقوق الإنسان وتنفيذ الالتزامات المتعلقة بها، وبخاصة تمتع المرأة بهذه الحقوق تمتعا كاملا وعلى قدم المساواة، وحقوق الطفل، وحقوق المنتسبين للأقليات، وحرية التعبير والرأي، على النحو المتوخى في دستور أفغانستان، بما في ذلك للصحفيين، ووفقا للالتزامات التي يوجبها القانون الدولي،

**وإذ تشدد** على الدور الهام للتعاون الإقليمي في تعزيز السلام الطويل الأجل والأمن والازدهار والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان في أفغانستان،

**وإذ ترحب** بتولي البرلمان الجديد مهامه في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٩، وإذ تلاحظ إجراء الانتخابات الرئاسية في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، مما شكل خطوة هامة أخرى صوب توطيد دعائم الديمقراطية في البلد، وإذ تشيد بشعب أفغانستان على ما أبداه من شجاعة وتصميم في تحدي الإرهاب والعنف للمشاركة في تلك العملية الوطنية، وبقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية على الطريقة الفعالة التي وفرت بها الأمن للانتخابات، وإذ تدين بأقوى العبارات جميع الأنشطة الإرهابية والهجمات العنيفة التي استهدفت عرقلة الانتخابات،

**وإذ تشدد** على الدور المركزي والمحاييد الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان، وإذ تعرب عن تقديرها ودعمها القوي لجميع الجهود التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص لأفغانستان في هذا الصدد، وإذ تعرب عن تقديرها أيضا للعمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٤٨٩ (٢٠١٩)، وإذ تؤكد الدور الهام الذي تضطلع به بعثة تقديم المساعدة سعيا إلى مواصلة تعزيز اتساق الجهود المدنية الدولية المبذولة وتنسيقها، استنادا إلى نهج "توحيد أداء الأمم المتحدة" واسترشادا بمبدأ توطيد تولي الأفغان زمام الأمور والقيادة،

**وإذ تشير مع التقدير** إلى زيارة مجلس الأمن إلى كابل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ في سياق موضوع السلام والأمن، وإذ ترحب بالزيارة المشتركة الرفيعة المستوى التي قامت بها نائبة الأمين العام ومسؤولون كبار آخرون في الأمم المتحدة إلى أفغانستان في تموز/يوليه ٢٠١٩ في سياق موضوع المرأة والسلام والأمن،

**وإذ ترحب** بتقارير الأمين العام وبما ورد فيها من توصيات<sup>(١)</sup>،

(١) A/71/682-S/2016/1049 و A/71/826-S/2017/189 و A/71/932-S/2017/508 و A/72/392-S/2017/783 و A/73/374/Rev.1-S/2018/824/Rev.1 و A/74/348-S/2019/703.

١ - **تعهد بمواصلة دعمها** لأفغانستان، حكومة وشعباً، في السعي، كعضو مسؤول في المجتمع الدولي، إلى إعادة بناء دولة مستقرة آمنة مكثفة ذاتياً من الناحية الاقتصادية وخالية من الإرهاب والمخدرات، وإلى تعزيز أسس الديمقراطية الدستورية؛

٢ - **تشجع** جميع الشركاء على تقديم دعم بناءً لبرنامج حكومة أفغانستان للإصلاح، كما هو متوخى في الإطار الوطني للسلام والتنمية في أفغانستان وإطار جنيف للمساءلة المتبادلة، لكفالة إحلال الرخاء والديمقراطية في أفغانستان، مع التركيز على تعزيز الكوابع والتوازنات الدستورية التي تكفل حقوق المواطنين والتزاماتهم، وتنفيذ الإصلاح الهيكلي بما يتيح إقامة حكومة فعالة خاضعة للمساءلة وقادرة على إحراز تقدم ملموس لصالح شعبها؛

٣ - **تؤيد** مواصلة حكومة أفغانستان الاضطلاع بجهود التعمير والتنمية وتزايد امتلاكها زمام تلك الجهود، وتؤكد الضرورة الملحة لتولي زمام الأمور والخضوع للمساءلة في جميع ميادين الحكومة وتحسين القدرات المؤسسية، بما في ذلك القدرات المؤسسية على الصعيد دون الوطني، من أجل استخدام المعونة على نحو أكثر فعالية، وتكرر في هذا الصدد تأكيد أهمية التنفيذ الفعال للالتزامات المتبادلة لحكومة أفغانستان والمجتمع الدولي على أساس المعاملة بالمثل، وفق ما جرى تأكيده في إطار جنيف للمساءلة المتبادلة؛

٤ - **تلاحظ** أن التزامات التمويل التي تم التعهد بها في مؤتمر بروكسل بشأن أفغانستان ستنتهي في عام ٢٠٢٠، وتؤكد، في ضوء استمرار الاحتياجات الإنسانية والإنمائية الحادة، ضرورة عقد مؤتمر وزاري لإعلان التبرعات في أواخر عام ٢٠٢٠ لوضع إطار للمساعدة المستمرة خلال ما تبقى من عقد التحول (٢٠١٥-٢٠٢٤) لتلبية هذه الحاجة وإطار للمساعدة المقدمة مستقبلاً من الجهات المانحة إلى أفغانستان بعد عام ٢٠٢٤؛

٥ - **تشير مع التقدير** إلى اعتماد إطار جنيف للمساءلة المتبادلة، على النحو الوارد في البيان الذي اعتمد في مؤتمر جنيف الدولي بشأن أفغانستان، والذي يشدد على أهمية التنفيذ الفعال للالتزامات المتبادلة لحكومة أفغانستان والمجتمع الدولي على أساس المعاملة بالمثل؛

٦ - **تشدد** على أن الأخطار التي تهدد الاستقرار والتنمية في أفغانستان والمنطقة تتطلب توثيق التعاون وزيادة تنسيقه، فضلاً عن زيادة الاتساق والتكامل في النهج المتبع بين بلدان المنطقة والمجتمع الدولي، لتحقيق السلام الطويل الأجل والأمن والازدهار والتنمية المستدامة للبلد، وتؤكد في هذا الصدد وضعية أفغانستان باعتبارها منصة لمثل هذا التعاون الدولي؛

## الأمن

٧ - **تسلم** بالتزام المجتمع الدولي بدعم تدريب قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية وتجهيزها وتمويلها وتنمية قدراتها طيلة عقد التحول، على النحو المتفق عليه في سياقات أحدثها إعلان مؤتمر قمة بروكسل بشأن أفغانستان في عام ٢٠١٨، وذلك بوسائل منها بعثة الدعم الوطني، وفق ما رحب به مجلس الأمن في قراره ٢١٨٩ (٢٠١٤)؛

٨ - **ترحب** بالتعهدات والالتزامات المعلنة في مناسبات أحدثها مؤتمر قمة بروكسل لمنظمة حلف شمال الأطلسي المعقود في يومي ١١ و ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٨، بشأن مواصلة المساهمات الوطنية المقدمة لتمويل قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية حتى نهاية عام ٢٠٢٤ وتمويل بعثة الدعم الوطني

والاستمرار في توفير التدريب وتقديم المشورة والمساعدة إلى المؤسسات الأمنية الأفغانية، بما في ذلك جهاز الشرطة والقوات الجوية وقوات العمليات الخاصة؛

٩ - **تسلم** بالأثر الإيجابي والأهمية المستمرة للالتزامات الدولية التي تعهد بها الاتحاد الأوروبي، في إطار الدعم الدولي المتواصل للأمن والتنمية والاستقرار في أفغانستان،

١٠ - **تكرر مرة أخرى الإعراب عن بالغ قلقها** إزاء الحالة الأمنية في أفغانستان، وتؤكد ضرورة مواصلة التصدي للخطر الذي يهدد أمن أفغانستان واستقرارها على أيدي الجماعات المتطرفة العنيفة وغيرها من الجماعات المسلحة غير المشروعة والعناصر الإجرامية التي تتخذ من المنطقة قاعدة لها، بما في ذلك الضالعون في تجارة المخدرات، وحركة طالبان، بما في ذلك شبكة حقاني، فضلا عن تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والمنتسبون إليهما، ولا سيما تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان، والجماعات الإرهابية الأخرى، والمقاتلون الإرهابيون الأجانب، وتعرب عن القلق إزاء التهديد الخطير الذي يشكله وجود المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وتكرر في هذا الصدد دعوها إلى التنفيذ الكامل والجاد للتدابير والإجراءات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن المتخذة في هذا الصدد، ولا سيما القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٨ (٢٠١١) و ١٩٨٩ (٢٠١١) المؤرخين ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١ و ٢٠٨٢ (٢٠١٢) و ٢٠٨٣ (٢٠١٢) المؤرخين ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ و ٢١٦٠ (٢٠١٤) و ٢١٦١ (٢٠١٤) المؤرخين ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤ و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ و ٢٢٥٥ (٢٠١٥) المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ و ٢٣٦٨ (٢٠١٧) المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٧، وتهيب بجميع الدول أن تعزز تعاونها على الصعيدين الدولي والإقليمي لزيادة تبادل المعلومات ومراقبة الحدود وإنفاذ القانون والعدالة الجنائية، سعيا إلى تحسين التصدي للخطر الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب والعائدون من هؤلاء المقاتلين في أفغانستان والمنطقة؛

١١ - **تعرب عن قلقها البالغ** إزاء وجود منظمات إرهابية، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والمنتسبين إليه، وبخاصة تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان، وجماعات إرهابية أخرى ومقاتلين إرهابيين أجانب، والزيادة في عدد الهجمات الإرهابية الجبابة والشنيعية التي ادعت تلك الجهات المسؤولية عنها، بما في ذلك قتل مواطنين أفغان، ومحاولاتها المؤسفة تقويض العلاقات بين طوائف المجتمع، مما يشكل تهديدا خطيرا لأمن أفغانستان وبلدان المنطقة، وتشيد بالتقدم الذي أحرزته حكومة أفغانستان في محاربة هذه التهديدات في البلد، وتدعو إلى تعزيز التعاون الإقليمي في مكافحة هذه الجماعات، وتؤكد دعمها لاستمرار الجهود في هذا الصدد؛

١٢ - **تدين بأشد العبارات** جميع الأعمال غير المشروعة المتمثلة في العنف والتخويف والهجمات، بما في ذلك الهجمات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والهجمات الانتحارية والاغتيالات، بما فيها اغتيال الشخصيات العامة، وعمليات الاختطاف والهجمات العشوائية ضد المدنيين وأعمال العنف المرتكبة ضد النساء والأطفال والعنف الجنسي والجنساني، وعمليات القتل والهجمات ضد الأفراد والمجموعات العاملة في وسائل الإعلام وهيئات المجتمع المنخرطة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان المعترف بها عالميا والهجمات ضد العاملين في مجال المعونة الإنمائية وفي المجالين الإنساني والطبي والمرافق الأساسية المدنية، بما فيها المدارس والعيادات الصحية، والمستشفيات، بصفتها هذه، واستهداف القوات الأفغانية

والدولية، مما يتسبب في الإضرار بالجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار والتنمية في أفغانستان، وتدين استخدام المدنيين كدروع بشرية، وهجمات حركة طالبان، وأفعال الإرهابيين الدوليين؛

١٣ - **تؤكد** ضرورة أن تواصل حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي العمل معا بشكل وثيق وتحسين التنسيق في مجال التصدي لهذه الأفعال، التي تهدد السلام والاستقرار في أفغانستان والعملية الديمقراطية والإنجازات التي تحققت والتنفيذ المستمر لعملية التنمية في أفغانستان، وكذلك تدابير المعونة الإنسانية، وتسلم بالإنجازات التي حققتها قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية في هذا الخصوص، وتهيب بجميع الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان المجاورة، أن تحرم هذه الجماعات من أي شكل من أشكال الملاذ الآمن وحرية القيام بعمليات، والتحرك والتجنيد والدعم المالي أو المادي أو السياسي،

١٤ - **ترحب** بتولي قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية المسؤولية الرئيسية الكاملة عن الأمن، وتثني على ما أبدته من صلابة وشجاعة في هذا الخصوص، وتهيب بالمجتمع الدولي تقديم الدعم الضروري الكفيل بتعزيز الأمن، بما يشمل النظام العام وإنفاذ القانون وأمن حدود أفغانستان والحفاظ على الحقوق الدستورية للمواطنين الأفغان، فضلا عن تقديم الدعم المستمر بتدريب تلك القوات وتجهيزها والإسهام في تمويلها كي تضطلع بمهمة إحلال الأمن في بلدها ومحاربة الإرهاب، وتؤكد أهمية جميع الإعلانات الصادرة عن مؤتمرات قمة منظمة حلف شمال الأطلسي بشأن أفغانستان وغيرها من الاتفاقات المبرمة مع الشركاء الإقليميين والدوليين في هذا الصدد؛

١٥ - **ترحب أيضا** في هذا الصدد بوجود بعثة الدعم الوطني، وتعرب عن تقديرها للدول الأعضاء التي ساهمت بأفراد ومعدات وغير ذلك من الموارد في البعثة، وعن تقديرها للدعم المقدم إلى قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية من كافة الجهات الدولية الشريكة، ولا سيما من منظمة حلف شمال الأطلسي من خلال بعثتها القتالية السابقة وبعثتها غير القتالية الحالية في أفغانستان، وكذلك برامج التدريب الثنائية الأخرى، وتشجع على زيادة التنسيق حيثما اقتضى الأمر؛

١٦ - **ترحب كذلك** بالالتزام الذي أخذته حكومة أفغانستان على عاتقها بأن تستمر، سعيا إلى كفالة الاستقرار وتهيئة الظروف الكفيلة بإرساء سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان للجميع بصورة فعالة، بما في ذلك تمتع النساء بهذه الحقوق تمتعا كاملا وعلى قدم المساواة، في إصلاحها لقطاع الأمن من خلال زيادة الفعالية والخضوع للمساءلة في عمليات توفير الأمن وإدارة قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية والرقابة عليها، وترحب في هذا الصدد بالتقدم الجاري إحرازه في المؤسسات الأمنية الوطنية الأفغانية على النحو المعروض في مؤتمر جنيف بشأن أفغانستان، وتعرب عن تقديرها للدعم الذي قدمته الدول إلى تلك القوات؛

١٧ - **تشير** إلى أن التعاون الأمني الإقليمي يؤدي دورا رئيسيا في الحفاظ على الاستقرار في أفغانستان والمنطقة، وترحب بالتقدم الذي حققته أفغانستان والشركاء الإقليميون في هذا الصدد، وتدعو إلى بذل مزيد من الجهود من جانب أفغانستان والشركاء الإقليميين والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك منظمة شنغهاي للتعاون، من أجل تعزيز الشراكة والتعاون فيما بينها، وتحيط علما بال مناقشة المتعلقة بأفغانستان التي جرت في اجتماع مجلس رؤساء دول منظمة شانغهاي للتعاون الذي عقد في بيشكيك يومي ١٣ و ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٩، وتحيط علما أيضا في هذا الصدد باجتماع فريق الاتصال المعني بأفغانستان التابع لمنظمة شانغهاي للتعاون في أفغانستان الذي عقد في بيشكيك في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٩؛

١٨ - **ترحب** بالجهود التي يبذلها مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لوسط آسيا لتناول التعاون الأمني الإقليمي، بما في ذلك تنظيمه لأكاديمية بشأن الدبلوماسية الوقائية وحلقة عمل عبر الحدود مع مشاركين أفغان،

١٩ - **لا يزال يساورها بالغ القلق** إزاء استمرار مشكلة الألغام الأرضية المضادة للأفراد والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، وترحب بالإنجازات التي تحققت حتى الآن في تنفيذ برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في أفغانستان، الذي يهدف إلى جعل أفغانستان بلدا خاليا من الألغام بحلول عام ٢٠٢٣، وتؤكد أهمية مواصلة تقديم المساعدة الدولية، وتشجع حكومة أفغانستان على أن تواصل، بدعم من الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة المعنية، جهودها الرامية إلى الاضطلاع بمسؤولياتها بموجب اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام<sup>(٢)</sup>، وتعرب عن القلق إزاء لجوء حركة طالبان إلى استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع ضد المدنيين وقوات الأمن الأفغانية، وتلاحظ الحاجة إلى تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات، بين الدول الأعضاء والقطاع الخاص، لمنع تدفق مكونات الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع إلى حركة طالبان؛

### السلام والمصالحة

٢٠ - **تسلم** بأنه لكي يتحقق السلام الطويل الأجل والاستقرار في أفغانستان فلا بد من عملية سلام شاملة للجميع يقودها الأفغان وبمسكون بزمام أمرها وتدعمها الجهات الفاعلة الإقليمية، خصوصا باكستان، ويساندها المجتمع الدولي، وتكرر تأكيد التزامها الراسخ بدعم حكومة أفغانستان في الجهود التي تبذلها في هذا الصدد، وبأنه لكي ينجح أي حل سياسي، فيجب أن يراعى فيه ضمان نبذ العنف وقطع جميع الصلات بالإرهاب الدولي، وحماية حقوق الإنسان للجميع، بما يشمل النساء والأطفال والأشخاص المنتمين إلى الأقليات، وفقا للقانون الدولي وعلى النحو المكرس في دستور أفغانستان، وبناء أفغانستان التي تنعم بالسلام، مع الاحترام التام لتنفيذ التدابير والإجراءات التي حددها مجلس الأمن في قراراته ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٨ (٢٠١١) و ٢٠٨٢ (٢٠١٢) و ٢١٦٠ (٢٠١٤) و ٢٢٥٥ (٢٠١٥) وقرارات المجلس الأخرى المتخذة في هذا الصدد، وتهيب بجميع الدول المعنية، ولا سيما البلدان المجاورة والمنظمات الدولية، أن تواصل القيام بدورها في عملية السلام الجارية التي يقودها الأفغان وبمسكون بزمام أمرها، وتسلم بما تخلفه الهجمات الإرهابية من أثر على الشعب الأفغاني، مع التأكيد على أن تلك الأعمال لا ينبغي أن تعوق الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية؛

٢١ - **ترحب** بالجهود التي بذلتها حكومة أفغانستان لبدء مفاوضات مباشرة في إطار خطة سلام شاملة، على النحو المنصوص عليه في الإعلان الصادر عن مجلس اللويا جرغا (المجلس الأعلى) الاستشاري للسلام الذي عقد في الفترة من ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٩ إلى ٣ أيار/مايو ٢٠١٩<sup>(٣)</sup>، وتهيب بحركة طالبان أن تقبل هذا العرض دون أي شروط مسبقة ودون تهديد بالعنف، وتدعو إلى استئناف عملية السلام ومواصلة المفاوضات بين الأطراف الأفغانية وبدء محادثات مباشرة شاملة للجميع بين حكومة أفغانستان وحركة طالبان، بهدف الاتفاق على تسوية سياسية تؤدي إلى سلام مستدام لشعب أفغانستان؛

(٢) United Nations, Treaty Series, vol. 2056, No. 35597.

(٣) S/2019/410، المرفق.

٢٢ - تشجع أفغانستان وباكستان على تعزيز العلاقة بينهما، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى التعاون على مكافحة الإرهاب بفعالية والمضي قدماً بعملية السلام التي يقودها الأفغان ويمسكون بزمام أمرها، وعلى أن تنفذ بفعالية خطة العمل الأفغانية الباكستانية للسلام والتضامن باعتبارها آلية هامة للتعاون؛

٢٣ - تشير إلى أن النساء يؤدين دوراً حيوياً في عملية السلام، حسب ما سَلَّم به مجلس الأمن في قراره ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، وفي القرارات المتخذة في هذا الصدد بما في ذلك القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وترحب بالخطوات التي اتخذتها حكومة أفغانستان في تنفيذ خطة عملها الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن وفي تعزيز دور المرأة في عملية السلام، على نحو ما أظهرته مساهمتها في وضع الاستراتيجية الأفغانية للسلام والمصالحة، وتشجع حكومة أفغانستان على مواصلة تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بوسائل منها دعم المشاركة الكاملة والمجدية للمرأة - محلياً وعلى أعلى المستويات - في جهود السلام والانتقال؛

٢٤ - تسلّم بأنه لا يوجد حل عسكري بحث لضمان استقرار أفغانستان وأنه لا يمكن تحقيق سلام مستدام إلا من خلال تسوية سياسية متفاوض عليها تشمل حكومة أفغانستان، وتدعو إلى الوقف الفوري للعنف غير المشروع من أجل تهيئة بيئة مواتية لمفاوضات السلام، وترحب بالجهود التي بذلتها الحكومة، بما في ذلك عقد الاجتماع الثاني لعملية كابل للسلام والتعاون الأمني وانعقاد مجلس اللويا جرغا (المجلس الأعلى) الاستشاري للسلام، وكذلك جميع الجهود الجارية الأخرى لبدء عملية سلام في أفغانستان يقودها ويمسك بزمامها الأفغان وتشمل في القلب منها كلاً من الحكومة والمجتمع المدني، وتشيد بدور علماء الدين في أفغانستان وباكستان واندونيسيا في دفع عملية السلام قدماً من خلال إرسالهم رسالة سلام من خلال المؤتمر الثلاثي لعلماء الدين؛

٢٥ - تهيب بجميع الأطراف الأفغانية والإقليمية والدولية مواصلة دعم جهود السلام هذه، لتشمل المشاركة الفعالة والهادفة للمرأة، وحماية وزيادة توطيد الإنجازات التي تحققت فيما يتعلق ببناء الدولة والإصلاحات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وتنفيذ الالتزامات المتعلقة بالحريات الأساسية وحقوق الإنسان في أفغانستان، خاصة تلك المتصلة بالنساء والأطفال؛

٢٦ - تلاحظ أعمال الجهات الشريكة وصيغ العمل الإقليمية والدولية، بما فيها فريق التنسيق الرباعي وفريق الاتصال الدولي المعني بأفغانستان ومشاورات حوار طشقند ومشاورات صيغة موسكو والحوارات بين الأطراف الأفغانية، بما فيها الحوار المعقود في الدوحة والحوار المعقود في موسكو، لتسهيل الجهود التي يقودها ويمسك بزمام أمرها الأفغان في سبيل إجراء محادثات مباشرة لإحلال السلام بين حكومة أفغانستان وحركة طالبان، وتهيب بجميع شركاء أفغانستان الإقليميين والدوليين مواصلة جهودهم، إدراكاً منها أن النجاح لا يمكن تحقيقه إلا من خلال التنسيق الموحد والوثيق للجهود التي تتولى قيادتها حكومة أفغانستان وتمسك بزمام أمرها؛

### الديمقراطية

٢٧ - تشدد على أهمية عمل جميع الأطراف في أفغانستان يدا واحدة من أجل مستقبل ينعم في ظله شعب أفغانستان كله بالوحدة والسلام والديمقراطية والازدهار؛



٢٨ - تشير إلى الالتزام بتحسين وإصلاح العملية الانتخابية في أفغانستان وترحب بمجهود حكومة أفغانستان في هذا الصدد، وبإجراء الانتخابات الرئاسية في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، وتدعو بأقوى العبارات جميع الأنشطة الإرهابية والهجمات العنيفة التي استهدفت عرقلة الانتخابات، وتدعو على الالتزام الذي أبداه الأفغان في ممارسة حقهم في التصويت، وتشدد على الدور المهم للمؤسسات الانتخابية الأفغانية المستقلة في دعم نزاهة العملية الانتخابية، وبوسائل منها إبلاغ قراراتها بوضوح إلى جميع أصحاب المصلحة، وتحث جميع أصحاب المصلحة على دعم مفوضي الانتخابات في الخروج بنتيجة للانتخابات تتسم بالمصداقية والشفافية، وتحث حكومة أفغانستان ومؤسساتها، بما في ذلك المفوضية المستقلة للانتخابات ولجنة الشكاوى الانتخابية، ضمان مصداقية وشفافية الانتخابات المقبلة من خلال الاستفادة من الدروس المستفادة في عام ٢٠١٩ ومواصلة تنفيذ الإصلاحات الانتخابية وإجراء المزيد من التحسينات التقنية والتشغيلية اللازمة لتعزيز ثقة الناخبين؛

٢٩ - ترحب بالحوار المتزايد اتساعا وشمولا بشأن الانتقال السياسي نحو تعزيز وحدة الشعب الأفغاني وتشدد على أهميته في توطيد دعائم الديمقراطية والاستقرار السياسي الأفغاني؛

٣٠ - تحث حكومة أفغانستان أن تواصل على نحو فعال إصلاح قطاع الإدارة العامة من أجل أعمال سيادة القانون وضمان الحكم الرشيد والمساءلة، وترحب بالالتزامات التي أخذتها الحكومة على عاتقها وبما بذلته من جهود وأحرزته من تقدم في هذا الصدد؛

### سيادة القانون وحقوق الإنسان والحكم الرشيد

٣١ - تشدد على أن سيادة القانون وحقوق الإنسان والحكم الرشيد تشكل الأساس اللازم لتحقيق الاستقرار والازدهار في أفغانستان؛

٣٢ - تشير إلى أن الدستور يضمن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأفغان، دون تمييز من أي نوع، وتؤكد ضرورة تنفيذ أحكام دستور أفغانستان المتعلقة بحقوق الإنسان تنفيذا تاما، وفقا للالتزامات التي يقتضيها القانون الدولي الواجب التطبيق، وبخاصة الالتزامات المتعلقة بتمتع المرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص المنتمين إلى أقليات عرقية ودينية بحقوق الإنسان تمتعا كاملا، وتقر بالجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان في هذا الصدد؛

٣٣ - تنوّه بعضوية أفغانستان في مجلس حقوق الإنسان، وترحب بالالتزام والمسؤولية الواقعيين عليها في العمل على صون حقوق الإنسان وتعزيزها على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، في إطار الصكوك الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة التي هي طرف فيها؛

٣٤ - تكرر الإعراب عن قلقها مما تُلحقه أعمال العنف والأنشطة الإرهابية، بما فيها تلك المرتكبة ضد الأشخاص المنتمين إلى أقليات عرقية ودينية، من آثار مدمرة على التمتع بحقوق الإنسان وعلى قدرة الحكومة على كفالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأفغان، وتؤكد ضرورة مواصلة تعزيز التسامح وضرورة كفالة احترام الحق في حرية التعبير، بما في ذلك للصحفيين، والحق في حرية الفكر أو الضمير أو الدين أو المعتقد، على النحو المكرس في الدستور الأفغاني والمواثيق الدولية التي دخلت أفغانستان طرفا فيها؛

٣٥ - **تشدد** على ضرورة التحقيق في الادعاءات بوقوع انتهاكات في الحاضر والماضي، وتؤكد أهمية تيسير توفير وسائل إنصاف تتسم بالكفاءة والفعالية للضحايا، وتقديم مرتكبي هذه الانتهاكات إلى العدالة وفقا للقانون الوطني والدولي؛

٣٦ - **تدعو** إلى تنفيذ القانون المتعلق بوسائل الإعلام على نحو تام، وتلاحظ بقلق في الوقت ذاته استمرار تعرض الصحفيين الأفغان لأعمال التخويف والعنف، مثل اختطاف الصحفيين بل وقتلهم على يد جماعات إرهابية ومتطرفة عنيفة وإجرامية، وتدين ذلك، وتحث السلطات الأفغانية على التحقيق في المضايقات والاعتداءات التي يتعرض لها الصحفيون وتقديم المسؤولين عن ارتكابها إلى العدالة؛

٣٧ - **تكرر تأكيد** التزامها والتزام حكومة أفغانستان الراسخين بتعزيز وحماية تمتع المرأة الكامل بحقوق الإنسان في أفغانستان، ولا سيما تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، وكفالة مشاركة المرأة بصورة كاملة وعلى قدم المساواة في جميع مجالات الحياة في أفغانستان، والقضاء على العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك ضد الأطفال، وتوفير استجابات إنسانية قائمة على المبادئ وموجهة إلى من هم في أمس الحاجة إليها، بسبل منها توفير الدعم النفسي والاجتماعي والسعي إلى إنهاء العنف الجنساني بجميع أشكاله؛

٣٨ - **تشيد** بما تحققه الحكومة من إنجازات وما تبذله من جهود سعيًا إلى زيادة مشاركة المرأة في صنع السياسات واتخاذ القرارات، ومكافحة التمييز وحماية المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل وتشجيعها بما يتماشى مع التزاماتها الدولية بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة<sup>(٤)</sup> وعملا بدستور أفغانستان، وخطة العمل الوطنية للمرأة في أفغانستان، وخطة العمل الوطنية الأفغانية بشأن المرأة والسلام والأمن، وقانون القضاء على العنف ضد المرأة، والاستراتيجية الوطنية لمنع العنف ضد المرأة؛

٣٩ - **ترحب** بالتدابير التي اتخذتها حكومة أفغانستان مؤخرا لحماية تمتع النساء والفتيات تمتعا كاملا وعلى قدم المساواة بحقوق الإنسان، بما في ذلك إنشاء أمانة خاصة ضمن اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان للتحقيق في الادعاءات المتعلقة بالتحرش بالنساء في المؤسسات الحكومية وتعيين سفيرات، ونائبات للوزراء، ومفوضات لحقوق الإنسان ورئيسات للهيئات الانتخابية ومفتشة عامة؛

٤٠ - **تؤكد** ضرورة كفالة احترام حقوق الأطفال وحرياتهم الأساسية في أفغانستان ومنع الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ترتكب ضد الأطفال نتيجة النزاع المسلح الجاري، وتدين استمرار تجنيد واستخدام الأطفال الجنود، بما في ذلك العنف الجنسي والاستغلال الجنسي، وتذكر بالحاجة إلى أن تنفذ جميع الدول الأطراف على نحو تام اتفاقية حقوق الطفل<sup>(٥)</sup> وبروتوكولها الاختياري المتعلق ببيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية<sup>(٦)</sup>، وبروتوكولها الاختياري المتعلق باشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة<sup>(٧)</sup>، وقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥ وجميع القرارات اللاحقة الأخرى المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، وقراري المجلس ١٩٩٨

(٤) United Nations, Treaty Series, vol. 1249, No. 20378.

(٥) المرجع نفسه، المجلد ١٥٧٧، الرقم ٢٧٥٣١.

(٦) المرجع نفسه، المجلد ٢١٧١، الرقم ٢٧٥٣١.

(٧) المرجع نفسه، المجلد ٢١٧٣، الرقم ٢٧٥٣١.

(٢٠١١) المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ٢٠١١ و ٢٢٨٦ (٢٠١٦) المؤرخ ٣ أيار/مايو ٢٠١٦ بشأن الهجمات على المدارس والمستشفيات، وبخاصة تلك التي تشنها الجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة والإجرامية، وتثني على حكومة أفغانستان عملها على تنفيذ القانون المتعلق بحماية حقوق الطفل، واعتماد قانون عقوبات جديد ينص على معاقبة مرتكبي الجرائم التي تستهدف الأطفال، بما في ذلك ممارسة باتشا بازي، ولقيامها باستحداث تشريع يحظر تجنيد واستخدام الأطفال الجنود وبنشاء وحدات محلية لحماية الطفل وتجهيزها وتزويدها بالموظفين المدربين وتوفير ما يكفي من الرقابة عليها؛

٤١ - **ترحب** بالتقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل من أجل منع تجنيد القصر، الموقعة في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ ومرفقها المتعلق بالأطفال المرتبطين بقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية، وفي تنفيذ خريطة الطريق نحو الامتثال، وبتوقيع سياسة حماية الطفل في عام ٢٠١٧ لحماية الأطفال من آثار النزاع المسلح، على النحو المبين في التقرير السابع المقدم من حكومة أفغانستان عن تنفيذ خطة العمل المشتركة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، الذي صدر في نيسان/أبريل ٢٠١٩، وتواصل الدعوة إلى وضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل جميع الأطراف ضمن جميع الرتب، وتشدد على ضرورة الامتناع عن احتجاز الأطفال بتهم تتعلق بالأمن الوطني، وأهمية النظر إلى الأطفال باعتبارهم ضحايا في المقام الأول؛

٤٢ - **تشير** إلى قرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥) المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ بشأن صون السلام والأمن الدوليين و ٢٤١٩ (٢٠١٨) المؤرخ ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨ بشأن الشباب والسلام والأمن، اللذين يؤكد فيهما المجلس من جديد الدور الهام الذي يمكن أن يضطلع به الشباب في منع نشوب النزاعات وحلها، وترحب بتعيين ممثل للشباب أفغانستان لدى الأمم المتحدة، وتنوّه في هذا الشأن بالجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان لتعزيز تمثيل الشباب من أجل منع نشوب النزاعات وحلها، وتشجع على مواصلة بذل الجهود في هذا الصدد؛

٤٣ - **تكرر الإعراب عن تقديرها** لالتزام حكومة أفغانستان بمكافحة الفساد، وترحب في هذا الصدد بجهود الإصلاح التي تبذلها الحكومة، بما في ذلك اعتماد قانون يحمي المبلغين عن المخالفات، وتنقيح قانون الحصول على المعلومات، ومواصلة تدابير الإصلاح في الخدمة المدنية من خلال الانتهاء بنجاح من التوظيف القائم على الجدارة في ما عدده ١١ ٥٠٠ وظيفة تدريس و ٦ ٥٠٠ وظيفة للمبتدئين في الخدمة المدنية في العاصمة وفي الولايات، وإنشاء المجلس الوطني الأعلى المعني بسيادة القانون ومكافحة الفساد، ومركز العدالة لمكافحة الفساد، واللجنة الوطنية للمشترىات، واعتماد استراتيجية أفغانستان الوطنية المحدثة لمكافحة الفساد في نهاية عام ٢٠١٨، وإصدار قانون العقوبات المنقح وقانون مكافحة الفساد لعام ٢٠١٨ ووضع خطط العمل لمكافحة الفساد في صيغتها النهائية لمختلف الوزارات باعتبارها تدابير تتخذها الحكومة لتنفيذ برنامجها الإصلاحي الشامل، وتعزيز الحوكمة وتحقيق مزيد من الفعالية والمساءلة والشفافية في الإدارة على صعيد الحكومة الوطنية وحكومات الولايات والحكومات المحلية، وتحيط علما في هذا الصدد بالتقدم المحرز حتى الآن قياسا على المعايير المرجعية لبرنامجها الإصلاحي الشامل الذي عُرض وأقر في الاجتماع الثالث لكبار المسؤولين وفي مؤتمر جنيف بشأن أفغانستان، وتحث حكومة أفغانستان على مواصلة اتخاذ إجراءات حاسمة وعلى تعجيل التنفيذ وتعزيز سيادة القانون والتصدي لمسألة إفلات مرتكبي جرائم الفساد من العقاب، وزيادة الفعالية والمساءلة والشفافية في الإدارة، على صعيد الحكومة الوطنية وحكومات الولايات والحكومات المحلية من أجل تهيئة الظروف المواتية لتحقيق سلام دائم في المستقبل؛

٤٤ - تهيب بالمجتمع الدولي دعم الجهود التي تبذلها أفغانستان في هذا الصدد من أجل تحقيق الأهداف المتعلقة بالحكومة؛

### مكافحة المخدرات

٤٥ - ترحب بالجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان في مجال مكافحة إنتاج المخدرات في أفغانستان، بما في ذلك عمليات إنفاذ القانون المنقذة مؤخرًا بهدف ضبط مخزونات المخدرات وتدميرها وتفكيك مختبرات تصنيعها، على النحو المبين في تقرير الأمين العام<sup>(٨)</sup>، وتشجع على التعاون الدولي والإقليمي مع أفغانستان في جهودها المتواصلة من أجل التصدي لإنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها، وتسلم بالخطر الذي يشكله إنتاج وتجارة المخدرات غير المشروعة والاتجار بها على السلام والاستقرار الدوليين في مناطق مختلفة من العالم وبالدور المهم الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في هذا الصدد، وتعرب عن بالغ قلقها المستمر إزاء استمرار ما تلحقه زراعة الأفيون وإنتاجه والاتجار به من ضرر جسيم بالأمن والتنمية والحكم في أفغانستان وبالمناطق وخارجها، وإزاء ما يمكن أن يكون لهذه الأنشطة من إسهام كبير في تزويد الجماعات الإرهابية بالموارد المالية، على النحو المبين في تقرير المكتب الصادر في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٩ بعنوان "الدراسة الاستقصائية عن الأفيون في أفغانستان لعام ٢٠١٨: التحديات التي تواجه التنمية المستدامة والسلام والأمن"؛

٤٦ - تؤكد أهمية اتباع نهج شامل ومتوازن في التصدي لمشكلة المخدرات في أفغانستان وهو نهج، إذا أُريد له أن يكون فعالاً، لا بد من إدماجه في السياق الأوسع نطاقاً للجهود المبذولة في مجالات الأمن والحكومة وسيادة القانون وحقوق الإنسان والصحة العامة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخصوصاً في المناطق الريفية، بما في ذلك وضع برامج بديلة محسنة لكسب الرزق؛

٤٧ - تلاحظ ببالغ القلق الترابط القوي القائم بين الاتجار بالمخدرات والأنشطة الإرهابية التي تقوم بها حركة طالبان، بما في ذلك شبكة حقاني، وتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية) (داعش) والجماعات المنتسبة إليهما، وبخاصة تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان، وسائر الجماعات الإرهابية والمقاتلون الإرهابيون الأجانب، التي تشكل خطراً جسيماً يهدد الأمن وسيادة القانون والتنمية في أفغانستان والمنطقة، وتؤكد أهمية التنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن المتخذة في هذا الصدد، بما في ذلك القراران (٢٢٥٥) (٢٠١٥) و (٢٣٦٨) (٢٠١٧)؛ وتشدد في هذا الصدد على ضرورة حرص اللجنة المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٩٨٨ (٢٠١١) واللجنة العاملة بموجب قرارات المجلس ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) على مواصلة إيلاء الاهتمام للروابط القائمة بين العائدات المتأتية من الجريمة المنظمة، في جملة أمور أخرى، وإنتاج المخدرات وسلاسلها الكيميائية والاتجار بها على نحو غير مشروع وتمويل كل من حركة طالبان، بما في ذلك شبكة حقاني، وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات؛

٤٨ - تهيب بالمجتمع الدولي أن يواصل مساعدة حكومة أفغانستان في استراتيجيتها الوطنية لمكافحة المخدرات وخطة عملها الوطنية لمكافحة المخدرات؛ وتدعو إلى بذل الجهود للقضاء على زراعة

المخدرات غير المشروعة وإنتاجها والاتجار بها واستهلاكها، وزيادة دعم وكالات إنفاذ القانون والعدالة الجنائية في أفغانستان، والتنمية الزراعية والريفية، من أجل إيجاد سبل مشروعة بديلة ومحسنة يستعين بها المزارعون لكسب الرزق ودعم الحد من الطلب، وزيادة الوعي العام بمسائل مكافحة المخدرات، وبناء قدرات مؤسسات مكافحة المخدرات ومراكز رعاية مدمني المخدرات ومعالجتهم، وتكرار دعوتها المجتمع الدولي إلى أن يعمل على تمويل مكافحة المخدرات من خلال حكومة أفغانستان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وسائر المنظمات والآليات المعنية، قدر الإمكان، وتلاحظ أن مشكلة إنتاج المخدرات وزراعتها والاتجار بها واستهلاكها، وكذلك مشكلة السلائف، ينبغي أن تعالج على أساس مبدأ المسؤولية العامة والمشاركة بين الحكومة والمجتمع الدولي، وترحب بالمشايير والأنشطة الدولية والإقليمية ذات الصلة، بما فيها المشايير والأنشطة التي تضطلع بها أفغانستان وباكستان وإيران (جمهورية - الإسلامية) في إطار المبادرة الثلاثية الهادفة إلى مكافحة المخدرات، ومبادرة ميثاق باريس<sup>(٩)</sup>، وتؤيد تلك المشايير والأنشطة، وتشدد على ضرورة مواصلة تعزيز الجهود المشتركة والمنسقة والحازمة التي تبذلها الحكومة، بدعم من المجتمع الدولي والشركاء الإقليميين، من أجل تكثيف الجهود المتواصلة للتصدي لإنتاج المخدرات والاتجار بها من خلال الأخذ بنهج متوازن ومتكامل، وفقاً لمبدأ المسؤولية العامة والمشاركة عن معالجة مشكلة المخدرات في أفغانستان، وترحب بانعقاد المؤتمر الإقليمي المشترك المعني بمكافحة الإرهاب ومكافحة المخدرات في ألماتي، كازاخستان، في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٩، ضمن إطار عملية قلب آسيا - إسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان؛

### التنمية الاجتماعية والاقتصادية

٤٩ - تشير إلى موقع أفغانستان بوصفها من الدول الأوائل التي حققت تحسينات في تقرير البنك الدولي بشأن ممارسة الأعمال التجارية لعام ٢٠١٩ وأعمال حكومة أفغانستان لتنفيذ الإصلاحات الرامية إلى تحسين الإطار التنظيمي للأعمال التجارية؛

٥٠ - ترحب بالإطار الوطني للسلام والتنمية في أفغانستان الذي يحدد الأولويات السياسية الاستراتيجية لأفغانستان الرامية إلى تحقيق الاعتماد على الذات، وبعرض خمسة برامج وطنية جديدة ذات أولوية تتعلق بميثاق للمواطنين، وتمكين المرأة اقتصادياً، والتنمية الحضرية، والزراعة الشاملة، والهياكل الأساسية الوطنية، وتستهدف تحسين الظروف من أجل النهوض بالتنمية المستدامة والاستقرار؛

٥١ - تجدد التزامها بتقديم الدعم على المدى الطويل لتحقيق التنمية الاقتصادية في أفغانستان على أساس مبدأ المساواة المتبادلة على نحو ما يرد في إطار جنيف للمساواة المتبادلة، وتناشد على وجه الاستعجال جميع الدول ومنظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، بما فيها المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، أن تواصل تزويد أفغانستان بكل ما يمكن ويلزم من المساعدة الإنسانية والمالية والتقنية والمادية، والمساعدة اللازمة للإنعاش والتعمير والتنمية والتعليم، بالتنسيق الوثيق مع حكومة أفغانستان ووفقاً للإطار الوطني للسلام والتنمية في أفغانستان والبرامج الوطنية ذات الأولوية الواردة فيه، وتشدد على الأهمية البالغة للتنفيذ المستمر، على مراحل متتالية، لبرنامج الإصلاح والبرامج الوطنية ذات الأولوية وأهداف التنمية والحوكمة المتفق عليها في إطار جنيف للمساواة المتبادلة؛

(٩) انظر S/2003/641، المرفق.

٥٢ - **تسلم** بالتطور الكبير والتقدم الملحوظ اللذين حققتهما أفغانستان في ظل اطراد الدعم المقدم من المجتمع الدولي في السنوات الماضية، وتعرب عن تأييدها لإعادة تأكيد وتوطيد الشراكة بين أفغانستان والمجتمع الدولي، في منتصف عقد التحول (٢٠١٥-٢٠٢٤) الذي ستوطد خلاله أفغانستان سيادتها من خلال تعزيز إقامة دولة تتوفر لها مقومات البقاء وتؤدي كامل مهامها خدمة لشعبها، وتحث حكومة أفغانستان على إشراك جميع عناصر المجتمع الأفغاني، وبخاصة المرأة، في وضع برامج الإغاثة والتأهيل والإنعاش والتعمير وتنفيذها، وتشير مع التقدير إلى عرض حكومة أفغانستان للبرنامج الوطني ذي الأولوية لتمكين المرأة اقتصادياً وتشجع تنفيذه المستمر، وتشير مع التقدير إلى إطلاق خطة تمكين المرأة اقتصادياً في آذار/مارس ٢٠١٧ وإنشاء وحدة تنسيق البرنامج في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وشؤون الشهداء والمعوقين بوصفها تدابير هامة لتنفيذ البرنامج؛

٥٣ - **ترحب** بالتقدم المحرز في تنفيذ إطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة والالتزام بمواصلة الإصلاحات على النحو المتفق بشأنه في إطار جنيف للمساءلة المتبادلة وآلية الرصد المنصوص عليها فيه، الذي أعادت فيه حكومة أفغانستان تأكيد التزامها بتعزيز الحوكمة في ظل احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والتقييد بدستور أفغانستان، واعتبرت أن ذلك الالتزام جزء لا يتجزأ من النمو المطرد والتنمية الاقتصادية، والتزم فيه المجتمع الدولي بتحسين الكفاءة في تقديم المعونة الإنمائية عن طريق مواءمة المساعدة مع البرامج الأفغانية الوطنية ذات الأولوية، وتقديم المساعدة عن طريق الميزانية الوطنية للحكومة، حسبما يرد في إعلان طوكيو: الشراكة من أجل الاعتماد على الذات في أفغانستان - من مرحلة الانتقال إلى التحول<sup>(١٠)</sup> وعلى نحو ما أعيد تأكيده في البيان الصادر عن مؤتمر بروكسل بشأن أفغانستان والمؤشرات الجديدة لإطار جنيف للمساءلة المتبادلة؛

٥٤ - **تثني** على حكومة أفغانستان لقيامها بتوفيق استراتيجيتها الإنمائية الجديدة مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠<sup>(١١)</sup>، وتحث المجتمع الدولي على مساعدة الحكومة في بلوغ أهداف التنمية المستدامة؛

٥٥ - **تثني أيضاً** على حكومة أفغانستان لقيامها بتحسين شفافية الميزانية وجهودها المبذولة من أجل تحقيق الاستدامة المالية، وتلاحظ ما يحمله المستقبل من تحديات، وتحث على مواصلة بذل الجهود الكفيلة ببلوغ الأهداف المحددة فيما يتعلق بالإيرادات؛

٥٦ - **تسلم** بضرورة زيادة تحسين ظروف معيشة الشعب الأفغاني، وتشدد على ضرورة تعزيز ودعم تنمية قدرة حكومة أفغانستان على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية على الصعيد الوطني وعلى صعيد الولايات وعلى الصعيد المحلي، وبخاصة خدمات التعليم والصحة العامة؛

٥٧ - **تكرر تأكيد** ضرورة توفير المرافق التعليمية والصحية في جميع أنحاء البلد للأطفال الأفغان، وخصوصاً للفتيات الأفغانيات، وترحب بالتقدم المحرز في قطاع التعليم العام؛

٥٨ - **تلاحظ بقلق** الحالة الإنسانية المتردية التي تشهدها أفغانستان، حيث يواجه ملايين الأشخاص حالة من انعدام الأمن الغذائي تصل إلى مستويات الطوارئ ويتعرض مئات الآلاف من

(١٠) A/66/867-S/2012/532، المرفق الأول.

(١١) القرار ١٧٠٠.

الأفغان للنزوح بسبب النزاع منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، وتحث المجتمع الدولي على المساعدة في توفير الدعم اللازم والعمل مع حكومة أفغانستان والمنظمات الإنسانية على الاستجابة بفعالية للاحتياجات المحددة في خطة الاستجابة الإنسانية؛

٥٩ - **تسلم** بالحاجة إلى التصدي لآثار تغير المناخ في أفغانستان، وتشدد على ضرورة اتخاذ إجراءات محلية ودون وطنية ووطنية وإقليمية ودولية لتعزيز الجهود الرامية إلى بناء القدرة على الصمود، ولا سيما بالنسبة لأشد الفئات ضعفا، من خلال الاستثمار في القدرة على الصمود، بما في ذلك الحد من مخاطر الكوارث، وتعزيز استراتيجيات التكيف وتحسين عمليات تقييم المخاطر المشتركة واستراتيجيات إدارة المخاطر، بما في ذلك نظم الإنذار المبكر في البلد لرصد التغيرات البيئية، من أجل خفض آثار الكوارث الطبيعية وكلفتها؛

### اللاجئون

٦٠ - **تعرب عن تقديرها** للحكومات التي لا تزال تستضيف لاجئين أفغانا، وخصوصا باكستان وجمهورية إيران الإسلامية، وتعترف في الوقت ذاته بالعبء الضخم الذي تحمله حتى الآن في هذا الصدد، وتطلب إلى المجتمع الدولي مواصلة تقديم الدعم بسخاء، وتطلب أيضا إلى المنظمات الدولية المعنية، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، مواصلة العمل بشكل وثيق مع أفغانستان والبلدان التي تستضيف لاجئين أفغانا بهدف تيسير عودتهم الطوعية والأمنة والكرامة والمستدامة وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم؛

٦١ - **ترحب** بنتائج الجزء الرفيع المستوى المخصص لمشكلة اللاجئين الأفغان من الدورة السادسة والستين للجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين<sup>(١٢)</sup>، وتشدد على أهمية استراتيجية الحلول الخاصة باللاجئين الأفغان لدعم العودة الطوعية وإعادة الإدماج على نحو مستدام وتقديم المساعدة للبلدان المضيفة، وتتطلع إلى مواصلة تنفيذ البيان المشترك الصادر عن المؤتمر، الرامي إلى زيادة استدامة العودة ومواصلة تقديم الدعم للبلدان المضيفة، من خلال ما يقدمه المجتمع الدولي من دعم مطرد وما يبذله من جهود محددة الهدف؛

٦٢ - **تعرب عن قلقها** إزاء الزيادة في عدد المشردين داخليا واللاجئين من أفغانستان، وتشدد على أن الاستقرار والتنمية يمكن تحقيقهما في أفغانستان إذا لمس المواطنون بأن لهم مستقبلا في بلدهم، وتكرر للبلدان المضيفة والمجتمع الدولي تأكيد الالتزامات التي ينص عليها القانون الدولي للاجئين فيما يتعلق بحماية اللاجئين، ومبدأ العودة الطوعية، والحق في التماس اللجوء، وكفالة السماح بوصول وكالات الإغاثة الإنسانية إلى جميع المشردين داخليا واللاجئين بطريقة آمنة دون عائق بغرض حمايتهم وتقديم المساعدة إليهم، وتحث بالبلدان الاستمرار في قبول عدد مناسب من اللاجئين الأفغان من أجل إعادة توطينهم، تعبيرا عن التضامن والمشاركة في تحمل المسؤولية؛

٦٣ - **تحيط علما** بإطار التعاون الموقع بين حكومة أفغانستان والاتحاد الأوروبي والمعنون "الطريق المشترك للمضي قدما بمسائل الهجرة"، وتؤكد، في هذا السياق، أهمية التعاون الوثيق والفعال في سبيل معالجة مشكلة الهجرة غير النظامية بطريقة شاملة، مع التركيز على النحو الواجب على معالجة

(١٢) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السبعون، الملحق رقم ١٢ ألف، (A/70/12/Add.1)، المرفق الثاني.



الأسباب الجذرية للهجرة والنظر فيها، بسبل منها إيجاد فرص العمل وتوفير أسباب العيش للعائدين في أفغانستان، ووفقا للالتزامات والواجبات الدولية، بما في ذلك حقوق الإنسان والحقوق القانونية الواجبة لجميع المهاجرين وحقوق الأشخاص المحتاجين للحماية الدولية وفقا لأحكام اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين<sup>(١٣)</sup> وبروتوكول عام ١٩٦٧ الملحق بها<sup>(١٤)</sup>، حسب الاقتضاء؛

٦٤ - **ترحب** بالتزام حكومة أفغانستان بجعل إعادة اللاجئين الأفغان إلى الوطن وإعادة إدماجهم إحدى أولى أولوياتها الوطنية، بما في ذلك عودتهم الطوعية والأمن والكرامة وإعادة إدماجهم بصورة مستدامة في عمليتي التخطيط للتنمية وتحديد الأولويات على الصعيد الوطني، وتحيط علما في هذا الصدد بانضمام أفغانستان إلى بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية<sup>(١٥)</sup> في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٧، وتشجع وتؤيد جميع الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تنفيذ هذا الالتزام؛

٦٥ - **تعيد تأكيد دعمها القوي** لتنفيذ استراتيجية الحلول الخاصة باللاجئين الأفغان لدعم العودة الطوعية وإعادة الإدماج على نحو مستدام وتقديم المساعدة للبلدان المضيفة التي أقرها المجتمع الدولي في عام ٢٠١٢، وتنوّه بحزمة العودة الطوعية وإعادة الإدماج المعززة للاجئين الأفغان بوصفها طريقة مبتكرة لتعزيز العودة المستدامة وإعادة الإدماج؛

٦٦ - **ترحب** باستمرار عودة الأفغان اللاجئين والمشردين داخليا عودة طوعية وأمنة وكرامة ومستدامة، وتلاحظ في الوقت نفسه التحديات الأمنية التي تواجه أفغانستان؛

### التعاون الإقليمي

٦٧ - **تؤكد** الأهمية البالغة للنهوض بالتعاون الإقليمي البناء والمستدام بوصفه وسيلة فعالة لتعزيز واستكمال السلام والأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان، وتسلم، في هذا الصدد، بأهمية مساهمة بلدان الجوار والجهات الشريكة الإقليمية والمنظمات الإقليمية، وتشير إلى أهمية إعلان كابل بشأن علاقات حسن الجوار المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢<sup>(١٦)</sup>، وترحب، في هذا الصدد، باستمرار التزام المجتمع الدولي بدعم الاستقرار والتنمية في أفغانستان، وتشجع على مواصلة تحسين العلاقات والنهوض بالتعاون بين أفغانستان وجيرانها، وتدعو إلى بذل مزيد من الجهود في هذا الصدد، بما في ذلك في إطار عملية قلب آسيا - إسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان، وعن طريق المنظمات الإقليمية والشرائط الاستراتيجية الطويلة الأجل والاتفاقات الأخرى الرامية إلى إرساء السلام والاستقرار والازدهار في أفغانستان، وترحب بالمبادرات الدولية والإقليمية المتخذة في هذا الصدد، مثل مبادرات منظمة معاهدة الأمن الجماعي، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ومنظمة التعاون الاقتصادي، وعملية مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وآلية التعاون والتنسيق الرباعية لمكافحة

(١٣) United Nations, *Treaty Series*, vol. 189, No. 2545.

(١٤) المرجع نفسه، المجلد ٦٠٦، الرقم ٨٧٩١.

(١٥) المرجع نفسه، المجلد ٢٢٤١، الرقم ٣٩٥٧٤.

(١٦) انظر S/2002/1416، المرفق.



الإرهاب التي تضم القوات المسلحة لأفغانستان وباكستان والصين وطاجيكستان، والحوارات بين الصين وأفغانستان وباكستان، والمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا؛

٦٨ - **ترحب** بمبادرات الربط الإقليمي الهامة، ولا سيما ما اتخذ منها ضمن إطار برنامج التعاون الاقتصادي الإقليمي لآسيا الوسطى ومؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان، بما في ذلك افتتاح غرفته للتجارة والصناعة في كابل في ١٠ تموز/يوليه، وما يجري من تعاون تحت رعايتهما، وتدابير بناء الثقة لتيسير تعزيز التجارة في جميع أنحاء المنطقة المتخذة في إطار عملية قلب آسيا - إسطنبول، وترحب في هذا الصدد بعقد اجتماعات كبار المسؤولين في إطار عملية قلب آسيا - إسطنبول في حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر ٢٠١٩، مع التركيز على تنقيح تدابير بناء الثقة، وتتطلع إلى مؤتمر قلب آسيا الوزاري المرتقب المقرر عقده في إسطنبول، تركيا، في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩؛

٦٩ - **تشدد** في هذا الصدد على أهمية تعزيز شبكات النقل المحلية والإقليمية الكفيلة بتسهيل الربط بين المناطق من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار والاكتفاء الذاتي، وبخاصة إكمال مد خطوط السكك الحديدية وشق الطرق البرية المحلية وصيانتها، وإقامة مشاريع إقليمية للمساعدة على زيادة الربط بين المناطق، وتعزيز القدرات في مجال الطيران المدني الدولي، وتعرب عن تقديرها لجميع المبادرات والجهود الرامية إلى النهوض بالشراكة في مجال الربط؛

٧٠ - **ترحب** بالجهود الرامية إلى تعزيز عملية التعاون الاقتصادي الإقليمي وتبحث على مواصلة بذل المزيد منها، وترحب أيضا بالجهود المشتركة المبذولة لتعزيز الحوار والتعاون والنهوض بالتنمية الاقتصادية في مختلف أنحاء المنطقة، بما في ذلك تدابير تيسير الربط والتجارة والمرور العابر على الصعيد الإقليمي، وتقر بالتقدم المحرز في المشاريع والمبادرات من هذا القبيل مثل مشروع خط أنابيب الغاز العابر لتركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند (TAPI)، ومشروع نقل وتجارة الكهرباء في وسط وجنوب آسيا (CASA-1000)، ومشروع الربط الكهربائي بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان (TAP) 500 وبين تركمانستان وأوزبكستان وطاجيكستان وأفغانستان وباكستان (TUTAP)، ومشروع التكامل الإقليمي بين باكستان وأفغانستان وطاجيكستان (PATRIP)، واتفاق شامبار بين أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية والهند ونقل المساعدة الإنمائية من الهند إلى أفغانستان عبر ميناء شامبار، واتفاق طريق المرور العابر للآزورود وتجارته ونقله، ومشروع جزء السكك الحديدية الرابط بين تركمانستان وأكينا، وفي الاتفاقات التجارية الثنائية للمرور العابر، وتوسيع نطاق التعاون القنصلي لإصدار التأشيرات وتيسير أسفار أصحاب الأعمال بهدف توسيع النشاط التجاري وزيادة الاستثمارات الأجنبية وتطوير الهياكل الأساسية، بما في ذلك في مجالات الربط بين الهياكل الأساسية وإمدادات الطاقة والنقل والإدارة المتكاملة للحدود، بغية تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وإيجاد فرص العمل في أفغانستان والمنطقة، وتلاحظ الدور التاريخي لأفغانستان باعتبارها معبرا برياً في آسيا، وتشير إلى أن هذا التعاون الاقتصادي الإقليمي له دور هام في تحقيق الاستقرار والتنمية في أفغانستان، وتبحث في هذا الصدد جميع الجهات المعنية على كفاءة توفير بيئة ملائمة وأمنة لتنفيذ هذه المبادرات الإنمائية والاتفاقات التجارية بالكامل، وترحب بالتقدم الذي حققته هذه المبادرات والمشاريع في تعزيز الربط الإقليمي والتجارة والنقل العابر، بما في ذلك إنشاء ممرات الشحن الجوي المباشر بين أفغانستان والاتحاد الروسي، والإمارات العربية المتحدة، وإيطاليا، وتركيا، والصين، وكازاخستان، والمملكة العربية السعودية، والهند؛

## بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان والمجلس المشترك للتنسيق والرصد

٧١ - **تعرب عن تقديرها** لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لما تنجزه من عمل وفقا للولاية التي أسندتها إليها مجلس الأمن في قراره (٢٠١٩) ٢٤٨٩، وتؤكد استمرار أهمية الدور التنسيق المحوري والمحايد الذي تضطلع به الأمم المتحدة في النهوض بمشاركة دولية أكثر اتساقا، وتنوّه بالدور المحوري الذي يقوم به المجلس المشترك للتنسيق والرصد في هذا الصدد؛

٧٢ - **تشدد** على أهمية الاستعراض الاستراتيجي للمهام المقررة والأولويات والموارد ذات الصلة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وتدعو إلى مواصلة تنفيذ توصيات الأمين العام، بغية دعم جهود السلام وضمان قدر أكبر من التنسيق والاتساق والكفاءة بين وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المعنية، استنادا إلى نهج "توحيد أداء الأمم المتحدة"، تمشيا مع البرنامج الإصلاحي والبرامج الوطنية ذات الأولوية لحكومة أفغانستان؛

٧٣ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يواصل تقديم تقرير كل ثلاثة أشهر عن التطورات في أفغانستان وعن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار؛

٧٤ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والسبعين البند المعنون "الحالة في أفغانستان".